مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد11، العدد 1 والصفحة 111 – 127

دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي المطبق على البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر ومعايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على قائمة المركز المالي– حالة بنك البركة الجزائري–

Comparative study between the financial accounting system applied to banks and financial institutions and the AAOIFI accounting standards for islamic finance on the balance sheet - Algerian Al Baraka Bank case study -

أ.د. عيسى براق، د. عائشة كداتسة*، د. فايز سايج

جامعة لونيسي علي البليدة 02 الجزائر

جامعة بومرداس الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/01/30؛ **تاريخ القبول**: 2020/11/06

ملخص: يعتبر بنك البركة الجزائري كأحد فروع مجموعة البركة المصرفية، فالفرع ملزم بتطبيق معايير المجموعة، حيث أن هذه الأخيرة تطبق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي فان بنك البركة الجزائري ملزم بإعداد قوائمه المالية وفق نموذجين؛ النموذج الأول حسب النظام المحاسبي المالي المطبق على البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر، والنموذج الثاني حسب متطلبات هيئته، وبإجراء مقارنة بين هذين النموذجين؛ تم التوصل إلى أن تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري يؤثر على قائمة مركزه المالي من حيث الشكل والمضمون، كذلك أن مؤشر الإفصاح في بنك البركة الجزائري يكون في مستوى امتثال أفضل في حالة تطبيق البنك لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاح: معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؛ بنك البركة الجزائري؛ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

Abstract: Al Baraka Bank of Algeria is considered a subsidiary of al Baraka banking group, this subsidiary is obliged to apply group standards, this last applies the accounting standards for Islamic finance, consequently, Al Baraka Bank of Algeria is obligated to prepare its financial statements in two models ; the first model according to the financial accounting system applicable to banks and financial institutions in Algeria, and the second model according to the requirements of its group; by comparing these two models ; we concluded that the

* مرسل المقال: د. كداتسة عائشة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

application of accounting standards for islamic finance to the bank Al Baraka in Algeria affected the balance sheet in terms of form and content; similarly, the disclosure of Algerian Al Baraka bank will be at a better level of compliance, if the bank applies the accounting standards for Islamic Finance.
Keywords: accounting standards for islamic financial institutions; Al Baraka Bank of Algeria; accounting and auditing organization for islamic financial institutions.

Résumé : la banque Al Baraka d'Algérie est considérée comme une filiale du groupe bancaire Al Baraka, cette filiale est obligé d'appliquer les normes du groupe, cette dernière applique les normes comptables pour la finance islamique, par conséquent, la banque Al Baraka Algérie est tenu de préparer ses états financiers conformément aux deux modèles; le premier modèle selon le système comptable financier applicable aux banques et institutions financières en Algérie ; et le deuxième modèle selon les exigences de son groupe, en comparant ces deux modèles ; nous avons conclu que l'application des normes comptables pour la Finance Islamique à la banque d'Al Baraka d'Algérie a affecté le bilan comptable en termes de forme et de contenu, de même ; la divulgation de la banque Al Baraka d'Algérie se fera à un meilleur niveau de conformité, si la banque applique les normes comptables pour la Finance Islamique.
Mots-clés : normes comptables pour les institutions financières islamiques ; la Banque Al Baraka d'Algérie ; Organisation de comptabilité et d'audit des institutions financières islamiques.

1- تمهيد:

إن ظهور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والتحدي الكبير الذي تواجهه لإثبات وجودها وتثبيت أقدامها خدمة للمجتمعات التي توجد فيها، أدى إلى أن تبحث عن أنسب الأساليب لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع المهتمين من ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية، وفي المحاسبة من ناحية أخرى، للتمكن من تقديم معلومات كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدمي القوائم المالية؛ ولهذا أهمية قصوى في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المتعاملون مع تلك المصارف، وأثر هام على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها الوجهة التي يستفيد منها المجتمع.

وتعطى المصارف الإسلامية اهتماما بالغا لما لها من دور مهم في بناء البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تساهم هذه الأخيرة في تنشيط الحركة الاقتصادية والدور المهم في النظام النقدي؛ اذ تعد القوائم المالية لا سيما قائمة المركز المالي لأي مصرف من أهم المؤشرات في الحكم على سلامة وضعه المالي، ومدى قدرته في الوفاء بالتزاماته المالية الحالية والمستقبلية؛ وأنّ معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية من أهم المتطلبات الرئيسية في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية وكيفية الإفصاح عنها وعن الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا اقتضت طبيعة تلك المصارف صياغة معايير تراعي خصوصية معاملاتها وتلبي أهداف واحتياجات هؤلاء المستخدمين، ولهذا عرفت الساحة المحاسبية تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتضطلع بإعدادها ونشرها، بما يتوافق مع متطلبات هذه المصارف.

ومن هنا جاء السؤال الجوهري التالي: **هل هناك اختلاف بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبين معايير المحاسبة الدولية بخصوص عرض واعداد والافصاح عن قائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري؟**

للإجابة على إشكالية المقال، قمنا بالاستناد على المنهج الوصفي والمنهجي التحليلي، اذ قمنا بوصف الحالة عبر تقديم قائمة المركز المالي لبنك البركة وفقا للنموذج الأول حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري والخاص بالبنوك والمؤسسات المالية والنموذج الثاني حسب متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ثم قمنا بالتحليل عبر اجراء المقارنة بين النموذجين، وهذا بحدود زمنية خاصة بقائمة المركز المالي للبنك لسنة 2014.

2- تقديم بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو احدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين، حيث تنتشر في 12 دولة وتدير نحو 300 فرعا، فهو بنك مختلط بين الشريك الجزائري "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" (44%) والشريك السعودي "بنك البركة المصرفية" (56 %). **(عزاز وممو، 2019، ص 40)**

ويقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من الخدمات في سبيل تحقيقه لأهدافه، هذه الخدمات التي لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، وهي كما يلي: **(سايح جبور ويخلف، 2019، ص 73-74)**

2-1- الخدمات المصرفية: يمارس البنك كافة أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستخدمة، بما يمكن البنك من القيام بها في إطار التزاماته، وهي قبول الودائع النقدية وفتح الودائع الجارية وحسابات الإيداع المختلفة تقديم التمويل اللازم، تحويل الأموال في الداخل والخارج، إصدار الكفالات المصرفية، التعامل بالعملات الأجنبية؛

2-2- الخدمات الاجتماعية: يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة للمصلحة الاجتماعية بين مختلف الجماعات والأفراد عن طريق مستواه المعيشي، وإنشاء وإدارة الصناديق المختلفة لمختلف الأهداف الاجتماعية، وأية أعمال أخرى تدخل ضمن الأهداف؛

2-3- وظائف الأخرى: يمكن للبنك في إطار ممارسته لأعماله إضافة إلى ما سبق أن يقوم بكل ما يلزم من التصرفات لتحقيق أهدافه وخصوصا إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية، تأسيس الشركات في مختلف ا الات، امتلاك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستئجارها، تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات، والإشراف على إنفاقها في ا الات الاجتماعية لها حسب الأهداف.

3- عرض قائمة الميزانية لبنك البركة الجزائري لسنة 2014:

في العنصر الموالي سنقوم بعرض قائمة الميزانية –أو كما يطلق عليها قائمة المركز المالي من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3-1- عرض قائمة الميزانية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية في إطار النظام المحاسبي المالي البنكي:

يشترط المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 01 بعنوان عرض القوائم المالية، التمييز بين الأصول والخصوم في الميزانية مع ضمان حد ادنى من المعلومات التي يجب ان تظهر في صلب الميزانية (**بدار وذبيح، 2017، ص 17**) ، وهذا حسب ما جاء به النموذج في النظام 09-05 المؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق لـ 18 أكتوبر 2009، والمتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، كما أن النظام اشترط الترتيب التنازلي لاستحقاق السيولة (**المادة 04 من النظام 09-05، 2009، ص 17**) ، كما هو مطلوب ضمن معايير المحاسبة الدولية، حيث استوفى بنك البركة الجزائري شروط ومتطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي في عرض حسابات كل من الأصول والخصوم، والجدول التالي يبين لنا قائمة الميزانية لبنك البركة الجزائري:

الجدول رقم (01): قائمة الميزانية لبنك البركة الجزائري سنة 2014 –جانب الأصول– الوحدة: دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2014	2013
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	74.652.365.251,64	84.483.880.749,31
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	2.381.608.968,86	879.397.409,01
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	78.246.666.747,51	62.640.201.678,62
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية –أصول	2.4	1.283.175.420,10	1.382.054.615,92
8	ضرائب مؤجلة–أصول	2.5	173.307.776,60	174.305.107,12
9	أصول أخرى	2.6	1.345.441.017,21	3.321.115.310,62
10	حسابات التسوية	2.7	29.482.186,50	903.185.573,23
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.675.000,00	305.622.000,00
12	عقارات مخصصة كودائع		0.00	0.00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13	أصول ثابتة	2.9	2.874.901.188,70	2.829.494.102,58
14	أصول غير ثابتة	2.10	115.104.765,62	153.938.372,87
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
مجموع الأصول			**162.772.728.322,74**	**157.073.194.919,28**

المصدر: وثائق البنك

وفيما يلي، جدول يبين لنا قائمة الميزانية لبنك البركة الجزائري –جانب الخصوم–:

الجدول رقم (02): قائمة الميزانية لبنك البركة الجزائري سنة 2014 –جانب الخصوم– الوحدة: دج

	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2014	2013
1	البنك المركزي		**0.00**	**0.00**
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.257.937,27	14.260.623,41
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2.12	97.812.918.882,33	93.534.941.111,99
4	ديون ممثلة بسند	2.13	33.363.754.509,25	31.900.035.119,80
5	ضرائب جارية–خصوم	2.14	1.348.458.527,23	1.642.073.967,97
6	ضرائب مؤجلة–خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	3.329.035.637,05	5.027.935.399,97
8	حسابات التسوية	2.16	3.091.147.561,70	1.989.135.624,70
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	620.673.989,91	599.680.739,53
10	اعانات، عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.847.006.308,68	3.167.859.221,00
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	5.076.649.977,69	4.210.112.180,40
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)		67.548.704,05	0.00
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.22	4.306.604.700,34	4.092.489.013,27
مجموع الخصوم			**162.772.728.322,74**	**157.073.194.919,28**

المصدر: وثائق البنك

3-2-عرض قائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري لسنة 2014 المعدة وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يلي، سنقوم بعرض قائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري لسنة 2014 المعدة وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية.

الجدول رقم (3): عرض قائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري لسنة 2014حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية

البيان	المبالغ
الموجودات (الأصول)	
الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي "الجزائر"	73 552 835 934
مستحقات على البنوك والمؤسسات المالية الأقصر من أو يساوي ثلاثة أشهر	1 169 548 095
مستحقات على البنوك والمؤسسات المالية الأطول من ثلاثة أشهر	0
مبيعات قابلة للتحصيل/ ذمم بيوع	37 415 662 129
غير الينوك (تمويل المضاربة)	0
تمويل المشاركة	72 638 755
تمويل الاستصناع	729 786 332
السلم	9 573 412 028
استثمارات في الاوراق المالية/ سندات تجارية	0
الاستثمارات في العقارات	0
موجودات الإجارة (الاجارة التشغيلية)	0
الإجارة المنتهية بالتمليك	32 146 031 078
الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة	1 670 675 000
استثمارات متاحة للبيع	0
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	0
ذمم إجارة/ الاجارة المحصلة	372 238 329
الأصول الثابتة	2 874 901 189
اصول غير ملموسة	115 104 766
أصول أخرى	2 314 613 723
مجموع الأصول	162 007 447 357
الخصوم (المطلوبات)	
الزبائن الحقوق الجارية و حسابات أخرى	54 605 376 150
مستحقات البنوك والمؤسسات المالية	14 257 937
الحصة الجارية للصكوك متوسطة الأجل	0
الاستصناع الموازي	0
السلم الموازي	0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قروض طويلة الاجل	0
خصوم أخرى	13 118 645 188
مجموع الالتزامات "الخصوم"	67 738 279 275
حسابات الاستثمارات غير المقيدة "المطلقة"	72 012 854 886
الأموال الخاصة /حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	10 000 000 000
علاوات الاصدار/ الاسهم الممتازة	0
الإحتياطات	7 949 708 495
المرحل من جديد/الأرباح المحتجزة	4 306 604 700
أخرى	0
حقوق الملكية العائدة للمساهمين / الأموال الخاصة المخصصة للشركاء	22 256 313 196
حقوق الأقلية"حصة غير مسيطرة"	0
مجموع الأموال الخاصة	22 256 313 196
مجموع الأموال الخاصة والخصوم	162 007 447 357

المصدر: إدارة البنك

4-مقارنة قائمة المركز المالي وفق النموذجين:

في العنصر الموالي سنتطرق الى تقييم عرض قائمة المركز المالي وفقا للنموذجين، مقارنة عناصر الأصول والخصوم وفق النموذجين، ومقارنة مؤشر الإفصاح لدى بنك البركة الجزائري وفق النموذجين.

4-1- تقييم عرض قائمة المركز المالي وفقا للنموذجين:

من خلال عرض قائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري يتضح أن شكل عرضها وترتيب السيولة فيها يتماشى مع ما تتيحه معايير المحاسبة الدولية وحسب متطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي؛ كما أن شكل العرض هذا يتوافق مع ما تتيحه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وما يلفت الانتباه في عرض قائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري وجود فئة "حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة" والتي تعتبر أهم ما يميز قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي **(سمحان ومبارك، 2009، ص 389)**، وتنفرد بها عن نظيرتها التقليدية، والتي أولتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالاهتمام من خلال معيارها المحاسبي الاسلامي رقم 01 بعنوان العرض والافصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية **(Rezgui, 2014, p153)** والمعيار السادس بعنوان "حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها" **(AAOIFI, 2014, p241)**، إذ أن هذه المعايير تقضي بضرورة عرضها كفئة مستقلة في قائمة المركز المالي بين فئة الالتزامات وحقوق الملكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرجوع إلى قائمة المركز المالي للبنك يتبين أنها تتضمن ضمن فئة الالتزامات عنصر "ديون اتجاه الزبائن/حسابات المودعين" والذي تتمثل مفرداته حسب ما ورد في التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لعام 2014 في: -ودائع دون تفويض بالاستثمار، وتأخذ حكم الحسابات الجارية -ودائع مع التفويض بالاستثمار.

حيث يتلقى البنك النوع الثاني من الودائع ضمن حسابات استثمارية مطلقة والتي يقوم باستثمارها. وبالنظر لقوائم البنك المعدة وفق متطلبات النظام المحاسبي البنكي، وفي ضوء الممارسات المحاسبية السائدة في بنك البركة الجزائري يتضح أن البنك (وفق هذا النموذج) اعتبر "حسابات الاستثمار المطلقة" التزاما شأنها شأن "الحسابات الجارية" وقام بعرضها وفقا لذلك تماشيا مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي تصنف بموجبها كل الالتزامات التعاقدية الواجبة الدفع للمودعين على أنها التزامات، يعني البنك تقيد بما يمليه مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي لا يعترف في إطاره المفاهيمي للتقارير المالية إلا بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية كفئات رئيسة لقائمة المركز المالي، الأمر الذي يتنافى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سواء تعلق الأمر بالمعيار رقم 01 أو المعيار رقم 06، والتي تقضي بضرورة عرضها --حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة- في فئة مستقلة بين فئتي الالتزامات وحقوق الملكية؛ خاصة وأن معيار المحاسبة المالية رقم 01 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ينص على أن يكفل شكل القوائم المالية وتبويبها عرضا واضحا لمحتوياتها بما يضمن لمستخدمي القوائم المالية القدرة على فهم واستيعاب المعلومات التي تحتوي عليها. وبالنظر للنموذج الثاني فإن بنك البركة الجزائري وحسب قائمته للمركز المالي لسنة 2014 فقد بلغت قيمة عنصر حسابات الاستثمار المطلقة 886 854 012 72 دج يعني تقيد بالمعيارين 01 و06.

ومن ناحية أخرى، تضمنت أصول البنك عنصر الأصول الثابتة، وفقا لما جاء في الإيضاح الخاص به، مثلا مباني تم إنشائها بموجب عقد ايجار تمويلي، يتضح أن بنك البركة الجزائري يعترف بالتأجير التمويلي الذي يعكس انتقال معظم المخاطر والمنافع المتعلقة بالأصل المستأجر إلى المستأجر، وبصفة بنك الدراسة مؤجرا لا يتم إثبات هذه الأصول في دفاتره وهذا تماشيا مع متطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي المستمد كليا من المعيار المحاسبي الدولي رقم17 بعنوان "عقود الإيجار" (**أبو نصار وحميدات،2014، ص 263**) ، لهذا لا نجد عنصر الإجارة في ميزانية البنك محل الدراسة.

وبالنظر لقائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري المعدة وفق متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تقضي بأن ملكية الأصل تبقى لدى المؤجر -وهو مصرف الدراسة- ولا ينبغي على المستأجر تسجيل الأصل في قائمة مركزه المالي، وهذا تماشيا مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم8 "الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (**عبد العال، 2013، ص 255**) ، إذ نلاحظ في ميزانية البنك تحديدا في جانب الأصول تظهر عنصر الإجارة المنتهية بالتمليك بقيمة 078 031 146 32 دج، حيث من بين عناصر الاجارة المنتهية بالتمليك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجودة في بنك البركة الجزائري المباني وحسب التقرير السنوي للبنك لعام 2014 نجد أن ما قيمته 16 626 757 794دج تمثل مباني تم انشائها بعقد الاجارة المنتهية بالتمليك، كما بين الإيضاح أيضا مقدار الإهتلاك التراكمي الخاص بها والمقدر بـ 10 988 989 058دج . والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(04) يمثل: الاجارة المنتهية بالتمليك لبنك البركة الجزائري لسنة2014 وفق المعيار رقم 08 حسب متطلبات الهيئة

العناصر	اجمالي التمويل
الارض	
التكلفة	67 927 539
الاهتلاك التراكمي	///////////////
القيمة الدفترية الصافية للارض	67 927 539
المباني	
التكلفة	27 615 746 851
الاهتلاك التراكمي	10 988 989 058
القيمة الدفترية الصافية للمباني	16 626 757 794
التجهيزات	
التكلفة	30 988 561 182
الاهتلاك التراكمي	18 429 657 127
القيمة الدفترية الصافية للتجهيزات	12 558 904 055
أخرى	
التكلفة	3 630 714 832
الاهتلاك التراكمي	738 273 142
القيمة الدفترية الصافية للعناصر الاخرى	2 892 441 690
إجمالي القيمة الصافية لعناصر الإجارة المنتهية بالتمليك	**32 146 031 078**
اهتلاك الفترة لعناصر الإجارة المنتهية بالتمليك	30156919327

المصدر: ادارة البنك

4-2- مقارنة عناصر قائمة المركز المالي –الأصول والخصوم- وفق النموذجين:

من خلال عرضنا لقائمة الميزانية لبنك البركة الجزائري لسنة 2014 وفق النموذجين يتضح لنا أن مجموع كل من الأصول والخصوم للميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي البنكي يختلف عن مجموع كل من الأصول والخصوم للميزانية المعدة وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية –وفق متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- حيث المجموع وفق النموذج الأول يقدر بـ: 162.772.728.322,74 دج ، أما المجموع وفق النموذج الثاني يقدر بـ: 162 007 447 357 دج، وسوف نقارن بين عناصر كل من أصول وخصوم الميزانية للنموذجين في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (05): المقارنة بين عناصر كل من خصوم وأصول قائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري

عناصر ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2014 المعدة وفق النظام المحاسبي البنكي الجزائري	عناصر ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2014 المعدة وفق متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
أولا: الأصول	**أولا: الأصول**
1- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي= 74.652.365.251,64	1- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي= 73 552 835 934
وسبب الاختلاف نشأ من مكونات هذا العنصر كما يلي:	وسبب الاختلاف نشأ من مكونات هذا العنصر كما يلي:
حيث يشمل هذا العنصر كافة حسابات المتاحات بالدينار والعملة الصعبة للبنك والتي تتوزع على النحو التالي:	حيث يشمل هذا العنصر كافة حسابات المتاحات بالدينار والعملة الصعبة للبنك والتي تتوزع على النحو التالي:
- حسابات لدى بنك الجزائر 62.529.937.101,65 دج	- النقد في الصندوق/سيولة متاحة 5 225 187 023
- نقود لدى بنك الجزائر5.814.980.000,00 دج	-النقد في العبور (المقاصة+الاعتماد المستندي) 5 814 980 000
- حسابات لدى مركز الصكوك البريدية 61.717.365,51 دج	- الاحتياطيات لدى البنك المركزي47 917 985 911
- حسابات لدى الخزينة العمومية 1.019.249.692,70 دج	-رصيد الحسابات الصافي لدى البنك المركزي14 594 683 000
-متاحات في الصندوق 5.226.481.091,78 دج	(الرصيد الصافي لدى البنك المركزي)
المجموع 74.652.365.251,64 دج	المجموع 73 552 835 934, 00 دج
2- المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات أي الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة=1.670.675.000,00دج	2-الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة= 1 670 675 000دج
نلاحظ أن مبلغ المساهمة في الشركات التابعة والزميلة متساوي	نلاحظ أن مبلغ المساهمة في الشركات التابعة والزميلة متساوي
3- أصول ثابتة= 2.874.901.188,70	3-أصول ثابتة= 2 874 901 189
4-أصول غير ملموسة= 115.104.765,62	4-أصول غير ملموسة= 115 104 766
من هنا نلاحظ أن مجموع الأصول الثابتة والأصول غير الثابتة (غ ملموسة) متساوي ولا اختلاف في قيمتهما في كل من النموذج الأول والنموذج الثاني	من هنا نلاحظ أن مجموع الأصول الثابتة والأصول غير الثابتة (غ ملموسة) متساوي ولا اختلاف في قيمتهما في كل من النموذج الأول والنموذج الثاني
5- عنصر أصول أخرى= **1.345.441.017**	5- عنصر أصول أخرى= **2 314 613 723**
وسبب الاختلاف نشأ من مكونات هذا العنصر كما يلي:	وسبب الاختلاف نشأ من مكونات هذا العنصر كما يلي:
-القرض الحسن: لا أثر له	-القرض الحسن بقيمة: 453 897
- تسبيقات للمستخدمين بقيمة: 259.712.317	-تسبيقات للمستخدمين بقيمة: 260859343,86
- بالإضافة إلى عناصر أخرى	- بالإضافة إلى عناصر أخرى
مجموع الأصول الأخرى وفق النموذجين مختلف، ويرجع السبب إلى: ضمن العناصر المكونة للأصول الأخرى لميزانية البنك لسنة 2014 المعدة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي لا نجد القرض الحسن،	مجموع الأصول الأخرى وفق النموذجين مختلف، ويرجع السبب إلى: "حسب هذا النموذج ضمن العناصر المكونة للأصول الأخرى لسنة 2014 نجد القرض الحسن وبقيمة 453 897 دج، وهذا لا نجده في النموذج الثاني حسب النظام المحاسبي المالي البنكي.
كذلك من ضمن العناصر المكونة للأصول الأخرى نجد تسبيقات للموظفين تختلف عند النموذجين، فحسب الميزانية المعدة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي نجدها بقيمة 259.712.317دج	كذلك من ضمن العناصر المكونة للأصول الأخرى نجد تسبيقات للموظفين تختلف عند النموذجين، فحسب الميزانية المعدة وفق متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نجدها بقيمة:
	-تسبيقات للمستخدمين بقيمة: 260859343,86.
	- بالإضافة إلى عناصر أخرى.
	مجموع الأصول الأخرى وفق النموذجين مختلف، ويرجع السبب إلى: "حسب هذا النموذج ضمن العناصر المكونة للأصول الأخرى لسنة2014 نجد القرض الحسن وبقيمة 453 897 دج، وهذا لا نجده في النموذج الثاني حسب النظام المحاسبي المالي البنكي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	كذلك من ضمن العناصر المكونة للأصول الأخرى نجد تسبيقات للموظفين تختلف عند النموذجين، فحسب الميزانية المعدة وفق متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نجدها بقيمة 260859343,86دج
ثانيا: الخصوم	**ثانيا: الخصوم**
1- ديون اتجاه الزبائن تقدر ب 97.812.918.882,33دج وهي تتوزع على النحو التالي: - حسابات على الدفاتر بمبلغ33.008.266.753 - حسابات ودائع لأجل بمبلغ4.700.096.048 - حسابات جارية بمبلغ28.944.026.081 - صندوق الزكاة بمبلغ299.722.358 - حسابات شيكات للأفراد بمبلغ5.314.497.360 - مؤونات على شيكات مصرفية 5.408.229.813 - حسابات المؤونات المستلمة كضمان20.048.066.523 - حسابات أخرى بمبلغ90.013.946 المجموع: 97.812.918.882	1-الزبائن الحقوق الجارية وحسابات أخرى أي ديون اتجاه الزبائن تقدر 150 376 605 54دج الاختلاف في هذا العنصر "ديون اتجاه الزبائن" في النموذجين يرجع سببه إلى حجم(مبالغ) مختلف حسابات هذا العنصر، حسب قول ادارة البنك، لكننا لم نتحصل على توزيعات هذا الحساب.
2- ديون اتجاه المؤسسات المالية تقدر ب 14.257.937,27دج من هنا نلاحظ أن مجموع ديون اتجاه المؤسسات المالية متساوي ولا اختلاف في قيمتهما في كل من النموذج الأول والنموذج الثاني، أي أنه في كلتا النموذجين البنك يتعامل مع نفس المؤسسات المالية حيث يتكون هذا العنصر حسب التفصيل المبين أدناه من: -ديون اتجاه البنوك الجزائرية13.037.595 - ديون اتجاه البنوك الأجنبية1.220.342 المجموع:14.257.937	2-مستحقات البنوك والمؤسسات المالية تقدر ب 14 257 937 دج من هنا نلاحظ أن مجموع ديون اتجاه المؤسسات المالية متساوي ولا اختلاف في قيمتهما في كل من النموذج الأول والنموذج الثاني، أي أنه في كلتا النموذجين البنك يتعامل مع نفس المؤسسات المالية حيث يتكون هذا العنصر حسب التفصيل المبين أدناه من: -ديون اتجاه البنوك الجزائرية13.037.595 - ديون اتجاه البنوك الأجنبية1.220.342 المجموع:14.257.937
3- الاحتياطات=5.076.649.977,69 نلاحظ أن مجموع الاحتياطات تختلف في النموذجين، حيث تضم هذه الاحتياطات الاحتياطي القانوني والاحتياطات الاختيارية	3-الإحتياطات=495 708 949 7 نلاحظ أن مجموع الاحتياطات تختلف في النموذجين، حيث الاحتياطات المكونة في البنك حسب القوائم المالية المعدة وفق متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أكبر من تلك الاحتياطات المكونة حسب النظام المحاسبي المالي البنكي، حيث يرجع الاختلاف بين قيمتي الاحتياطات وفق النموذجين إلى: "حسب إدارة البنك" تطبيق متطلبات المعيار 11(المخصصات والاحتياطات) الذي ينص على تكوين احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار
4- الأموال الخاصة: تبلغ 20345475299.32دج، نلاحظ أن مجموع الأموال الخاصة تختلف في النموذجين، حيث الأموال الخاصة للبنك حسب SCF أصغر من الأموال الخاصة للبنك حسب متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ب1910837896.68 دج	4-الأموال الخاصة/حقوق الملكية: تبلغ 196 313 256 22دج ، نلاحظ أن مجموع الأموال الخاصة تختلف في النموذجين، حيث الأموال الخاصة للبنك حسب متطلبات الأيوفي أكبر من الأموال الخاصة للبنك حسب النظام المحاسبي المالي البنكي ب1910837896.68 دج، ويرجع سبب الاختلاف إلى كبر حجم الاحتياطات المكونة في البنك حسب القوائم المالية المعدة وفق متطلبات الأيوفي عن نظيرتها الأخرى كما بيناه سابقا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: من إعداد الباحثين

4-3- مقارنة مؤشر الإفصاح لدى بنك البركة الجزائري وفق النموذجين:

سيتم تناول هذا المؤشر لدى بنك البركة الجزائري حسب تقريره السنوي لعام 2014 وذلك بحساب هذا المؤشر وفق نموذجين؛ النموذج الأول يتمثل في متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، والنموذج الثاني يتمثل في متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة التي تنص عليها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمقارنة بينهما.

4-3-1- حساب مؤشر الإفصاح: إن إعداد مؤشر الإفصاح يتم وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى: إن عملية حساب مؤشر الافصاح تتطلب أولا إعداد قائمة معيارية تتضمن عناصر المعلومات الواجب على المؤسسة الإفصاح عنها، وهذا بالاستناد إلى مراجع معينة كمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية أو قوانين محددة.

المرحلة الثانية: فبعد إعداد القائمة المعيارية لعناصر الإفصاح، يتم فحص التقرير السنوي للمؤسسة ومحاولة معرفة ما إذا كانت متطلبات الإفصاح الواردة في تلك القائمة المعيارية يحتويها التقرير السنوي للمؤسسة، يعني هذه المرحلة يتم التعرف على الإفصاحات الفعلية التي يتضمنها التقرير السنوي.

-حيث يتم إعطاء درجة واحد"1" إذا كان العنصر الوارد في القائمة المعيارية مفصحا عنه في التقرير السنوي للمؤسسة، ودرجة ضفر "0" إذا لم يتم الإفصاح عنه.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة؛ تتمثل في حساب قيمة هذا المؤشر من خلال قسمة عدد الدرجات الفعلية للإفصاح على عدد أقصى الدرجات المعيارية المطبقة والمناسبة للمؤسسة وتستعمل المعادلة التالية لحساب مؤشر الإفصاح: **(Wijewardene & Lakmali, 2013, p24)**

DIND= ACD/APD

حيث: DIND : يمثل مؤشر الإفصاح للمؤسسة؛

ACD: يمثل العدد الفعلي للعناصر المفصح عنها؛

APD: يمثل عدد العناصر القابلة للتطبيق على المؤسسة والتي يتوجب عليها الإفصاح عنها.

ويتراوح مؤشر الإفصاح "DIND" كنسبة مئوية بين 0% إذا لم يتم الإفصاح عن أي عنصر إلى 100% إذا قامت المؤسسة بالإفصاح عن كل العناصر القابلة للتطبيق، حيث كلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة كان مستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح أعلى.

وبالنظر إلى إطار التحليل المستخدم من قبل "لاينز وآخرون"؛ فإنه يمكن التمييز بين أربعة مستويات لامتثال المؤسسة لمتطلبات الإفصاح كالتالي: **(Al mutawaa & Hewaidy, 2010, p41)**

- امتثال مرتفع: ويتحقق ذلك إذا كان مؤشر الافصاح 80% أو أكثر؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- امتثال متوسط: إذا كان مؤشر الإفصاح يتراوح بين 60% و79%؛

- امتثال منخفض: إذا كان مؤشر الإفصاح يتراوح بين 40% و59%؛

- أما إذا كان مؤشر الإفصاح أقل من 40% فهذا يعكس وجود فجوة كبيرة بين ممارسات مستوى الإفصاح الفعلية ومتطلبات الإفصاح المعيارية.

4-3-2- مؤشر الإفصاح لدى بنك البركة الجزائري "النموذج الأول": حسب متطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية"

فيما يلي سنتطرق الى النموذج الأول من مؤشر الإفصاح.

4-3-2-1- بنود الإفصاح المتضمنة في مؤشر الدراسة:

تتكون القائمة المعيارية الإجمالية التي يقوم عليها مؤشر الإفصاح المعتمد في هذه الدراسة من 134 عنصرا للمعلومات القابلة للتطبيق والواجب الإفصاح عنها في التقرير السنوي لعام2014 لبنك البركة الجزائري المعد وفق النظام المحاسبي البنكي الجزائري المستمد من معايير المحاسبة الدولية والمطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية.

حساب مؤشر الإفصاح= عدد الدرجات الفعلية للإفصاح/على عدد الدرجات المعيارية المطبقة والمناسبة للمؤسسة

مؤشر الإفصاح= 134/51=0.38059 أي 38.05%

وبالرجوع إلى النتائج المعروضة يتضح أن إجمالي عدد العناصر المفصح عنها فعلا بلغ 51 عنصرا من أصل 134 عنصرا تضمنته القائمة المعيارية لمؤشر الإفصاح، وهو ما يشكل نسبة 38.05% والتي تعكس قيمة مؤشر الإفصاح، إذن وتماشيا مع مستوى الإفصاح/الامتثال المقدم من قبل "لاينز"، فإن هذه النسبة تعكس وجود فجوة كبيرة بين ممارسات مستوى الإفصاح الفعلية ومتطلبات الإفصاح المعيارية في بنك البركة الجزائري.

4-3-3- مؤشر الإفصاح لدى بنك البركة الجزائري "النموذج الثاني": حسب متطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الإسلامية وفق متطلبات الهيئة

تتكون القائمة المعيارية الإجمالية التي يقوم عليها مؤشر الإفصاح المعتمد في هذه الدراسة من 112 عنصرا للمعلومات القابلة للتطبيق والواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لبنك البركة الجزائري المطلوبة من منظور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

حساب مؤشر الإفصاح= عدد الدرجات الفعلية للإفصاح / على عدد الدرجات المعيارية المطبقة والمناسبة للمؤسسة

مؤشر الإفصاح= 112/45=0.401785 أي ما يعادل 40.18%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرجوع إلى النتائج المعروضة يتضح أن إجمالي عدد العناصر المفصح عنها فعلا بلغ 45 عنصرا من أصل 112 عنصرا تضمنته القائمة المعيارية لمؤشر الإفصاح، وهو ما يشكل نسبة 40.18% والتي تعكس قيمة مؤشر الإفصاح، إذن وتماشيا مع مستوى الإفصاح/الامتثال المقدم من قبل "لاينز"، فإن هذه النسبة تشير إلى مستوى امتثال منخفض.

4-3-4- المقارنة بين المؤشرين والتعليق عليهما:

مما سبق وبعد حساب مؤشر الإفصاح لبنك البركة الجزائري وفق النموذجين نلاحظ أن العلاقة التالية: (42.80%>39.09%)، والتي تعني مستوى الإفصاح حسب متطلبات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أفضل (**مستوى امتثال منخفض**) من مستوى الإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية، حيث يلاحظ وجود فجوة كبيرة بين ممارسات مستوى الإفصاح الفعلية ومتطلبات الإفصاح المعيارية.

5- الخلاصة:

تضمن هذا المقال دراسة بنك البركة الجزائري من جانبين؛ جانب أنه ملزم بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي البنكي المستمد من معايير المحاسبة الدولية، وجانب أنه ملزم أمام مجموعة البركة المصرفية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، إذن فبنك البركة الجزائري ملزم بإعداد قوائمه المالية وفق النموذجين: النموذج الأول حسب النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري (معايير المحاسبة الدولية) والنموذج الثاني حسب متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

5-1- النتائج:

من خلال ما سبق، توصلنا الى ما يلي:

- يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي في الجزائر، وهو ينشط ضمن بيئة مصرفية تقليدية لا تراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، حيث يخضع للأطر والنظم الرقابية التقليدية؛

- بنك البركة الجزائري يقوم بعمل مزدوج، إذ أنه ملزم أمام جهتين (بنك الجزائر ومجموعة البركة المصرفية) وبالتالي يقوم بإعداد قوائم مالية وفق النظام المحاسبي البنكي الجزائري، وقوائم مالية حسب متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

-إن تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في بنك البركة الجزائري يؤثر على قائمة مركزه المالي من حيث الشكل ومن حيث المعلومات المعروضة فيها؛

-مؤشر الإفصاح في بنك البركة الجزائري يكون في مستوى امتثال أفضل في حالة تطبيق البنك لمعايير المحاسبة الإسلامية، من تطبيق البنك للمعايير المحاسبية الدولية في إطار النظام المحاسبي المالي البنكي؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– اختلاف مضمون بعض عناصر قائمة المركز المالي لبنك البركة الجزائري المفصح عنها لمجموعة البركة المصرفية عن مضمون القائمة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ودليل ذلك التقيد بمتطلبات لم تنص عليها معايير المحاسبة الدولية (نخص بالذكر عنصر حسابات الاستثمار المطلقة).

5-2- التوصيات:

وفي ضوء النتائج السابقة يلاحظ أنه من أهم الصعوبات التي يجدها بنك البركة الجزائري هي القوانين المصرفية الجزائرية التي لا تحتوي على نصوص تنظم المهنة المصرفية الإسلامية، لذلك يوصي المقال بإيجاد التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعة المصارف الإسلامية؛

كما يلاحظ أيضا، أنه؛ من بين الصعوبات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في الجزائر، سيطرة المصارف التقليدية على النشاط المصرفي، لذلك نوصي بفتح المجال للمصارف التقليدية من أجل تعزيز تطبيق الصيرفة الإسلامية، لاسيما البنوك العمومية بالجزائر.

ونوصي أيضا بتثمين عمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والعمل على إيصال صوتها الى مجلس معايير المحاسبة الدولية لكي يعترف بها، بإصدار معايير مراعية لخصوصيات التعاملات المالية الإسلامية.

6- الإحالات وقائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. خولة عزاز وسعيدة ممو، 2019، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة الى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مجلة علمية سداسية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي تبسة، العدد 06، 28-46.
2. علي سايح جبور وصفية يخلف، 2019، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلد الاقتصاد والمالية، مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد 05، العدد 02، 63-82.
3. بدار عاشور وذبيح هشام، 2017، آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بسطيف، مجلة البحوث في العلوم المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمحاسبية، مجلة دولية سداسية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 03، 15-33.

4. النظام 09-05 المؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق لـ 18 أكتوبر 2009، والمتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، صادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، بتاريخ 29 ديسمبر 2009 الموافق لـ 12 محرم 1431، 16-34. (متاح على الموقع: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2009/A2009076.pdf)
5. حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، 2009، محاسبة المصارف الإسلامية، عمان، دار المسيرة.
6. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2014، كتاب معايير المحاسبة الصادرة نسخة 2014، (يمكن الاطلاع على محتويات المعايير الصادرة من الموقع: https://aaoifi.com)
7. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، 2014، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، الطبعة 03، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
8. محمود عبد العال، 2013، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، الامارات العربية المتحدة، دار القلم للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

1. Hichem Rezgui, 2014, Contingence de la normalisation comptable pour les banques islamiques entre la légitime et le légal : une étude des convergences comptables des IFAS vers les IAS/IFRS, thèse pour obtenir le grade de : Docteur en Sciences de Gestion, École Doctorale Abbé Grégoire du Cnam, Laboratoire Interdisciplinaire de Recherches en Sciences de l'Action (Lirsa), Spécialité : Comptabilité Contrôle Audit, Paris. (Disponible sur le site : https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-02401434/document)
2. W.P. Wijewardene & P.L.A.Y. Lakmali, 2013, a study of the disclosure level of Cash Flow Statement, Rajarata University Journal, journals published by Sri Lankan universities, volume 1, 22-26. (Available on the site : http://www.rjt.ac.lk/news/files/RUJ%20full%20Print%20version%2010.01.2014.pdf)
3. Abdullah al mutawa & Aly m hewaidy, 2010, disclosure level and compliance with IFRS- an empirical investigation of Kuwaiti companies, International Business & Economics Research Journal, The Clute Institute, United States, *Volume 9, Number 5*, 33-50. (Available on the site : https://clutejournals.com/index.php/IBER/article/download/566/553/)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Referrals and references

Arabic References

1. Khawla Azaz & Saeed Mamo, 2019, Islamic finance as a mechanism to support the profitability of Islamic banks: a case study of Qatar Islamic Bank with reference to the experience of Algerian Baraka, Al-Afak Journal for Economic Studies, international semi-annual scientific journal, issued by the Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences. Larbi Tébessi University of Tébessa Algeria, Issue 06, 28-46.
2. Ali Sayeh Jabbour & Safia Yakhlef, 2019, Requirements for activating Islamic Microfinance in Al Baraka Bank of Algeria in order to achieve sustainable development, The journal of Economics and Finance, international scientific journal, issued by the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Hassiba Ben Bouali University of Chlef, Algeria, Volume 5, Issue 2, 63-82.
3. Badar Achour & Debihe Hichem, 2017, Mechanisms for applying IAS 1: Presenting the financial statements: A case study of the National Institution for Measurement and Control Instruments, Setif, Journal of Research in Finance and Accounting, international scientific journal, issued by the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of M'sila, Algeria, Volume 02, Issue 03, 15-33.
4. Regulation 09-05 of 29 Shawwal 1430 corresponding to October 18, 2009, which includes the preparation and publication of financial statements for banks and financial institutions, published in the official newspaper of the Algerian Republic, No. 76, dated December 29, 2009 corresponding to 12 Muharram 1431, 16-34. (Available at: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2009/A2009076.pdf)
5. Hussein Muhammad Samhan & Musa Omar Mubarak, 2009, Accounting for Islamic Banks, Amman, Dar Al Masirah.
6. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, 2014, Book of Accounting Standards issued version 2014, (the contents of the standards issued can be found at: https://aaoifi.com)
7. Muhammad Abu Nassar and Jum'a Hmeidat, 2014, International Financial Accounting and Reporting Standards, Edition 03, Amman, Wael Printing and Publishing House.
8. Mahmoud Abdel-Al, 2013, Accounting Treatment of Islamic Finance Instruments, United Arab Emirates, Dar Al-Qalam for Publishing and Distribution.

Foreign References

1. Hichem Rezgui, 2014, Contingency of accounting standardization for Islamic banks between the legitimate and the legal: a study of accounting convergences from IFAS to IAS / IFRS, thesis to obtain the degree of:

www.manaraa.com

Doctor of Management Sciences, Abbé Doctoral School Grégoire du Cnam, Interdisciplinary Research Laboratory in Action Sciences (Lirsa), Specialty: Accounting Control Audit, Paris. (Available on the site: https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-02401434/document)

2. W.P. Wijewardene & P.L.A.Y. Lakmali, 2013, a study of the disclosure level of Cash Flow Statement, Rajarata University Journal, journals published by Sri Lankan universities, volume 1, 22-26. (Available on the site http://www.rjt.ac.lk/news/files/RUJ%20full%20Print%20version%2010.01.2014.pdf)
3. Abdullah al mutawa & Aly m hewaidy, 2010, disclosure level and compliance with IFRS- an empirical investigation of Kuwaiti companies, International Business & Economics Research Journal, The Clute Institute, United States, *Volume 9, Number 5*, 33-50. (Available on the site : https://clutejournals.com/index.php/IBER/article/download/566/553/)

www.manaraa.com